

وصف الهمداني

لشمال اليمن

في ضوء أحداث القرن

(54) الهجري (11.10) الميلادي

ورنر مادلنغ^(*)

ترجمة: موسى المظفري

يعد كتاب صفة جزيرة العرب للهمداني مرجعنا الهام للجغرافيا التاريخية لليمن في القرون الإسلامية الأولى، وبما أنه كتب في فترة ازدهار الجغرافيا العربية، قبل ابن الحوقل والمقدسي فإنه يعكس إلى حد بعيد الاهتمامات والاتجاهات المتنوعة للأدب الجغرافي الكلاسيكي العربي. يكتشف الهمداني بداية أن الجزيرة العربية في أرض البطالة والتي يصورها وبطيل الوصف حولها معرفاً مناطقها المناخية السبعة، وآثار النجوم عليها وسمات قاطنيها، كما يعطي وصفاً مادياً شاملاً للجزيرة العربية واصفاً مناطقها، وقد خص الجنوبية منها بشيء من التفصيل. وبالإضافة إلى المسح الطبوغرافي، فقد كرس الهمداني اهتمامه، عن طريق تخصيص فصول خاصة، بالنباتات والحيوانات والمعادن والأحجار الكريمة والحيوانات المفترسة، وطرق السفر للحجاج والمسافرين، وخصوصيات الطبخ، وسمات الكلام.

والملفت للنظر هو ذكره المستمر للانتماء القبلي وعلاقات ساكني المدن والمناطق ببعضها، حيث لم يقدم أي جغرافي عربي هذه المعلومات التفصيلية المنتظمة عن التركيبة القبلية لسكان البلدان والمناطق كتلك التي قدمها

^(*) العنوان الأصلي: MADLELUNG, Werner. al-Hamdāni's Description of Northern Yemen in the Light of Chronicles of the 4th / 10th and 5th / 11th, in ABDALLAH, Yusuf Mohammad, (Ed.), *al-Hamdāni a Great Yemeni Scholar : Studies on the Occasion of his Millennial Anniversary*. Sana'a : Publications of Sana'a University, 1986, pp129- 137.

ووصفها الهمداني، وهذه السمة تعكس بالطبع الاهتمام الشخصي للهمداني وخبرته في الجغرافيا العربية والانتماءات القبلية والتي عرضها في كتابه الإكليل، ومن ناحية أخرى الحالة التي كان عليها أكثر مناطق الجزيرة العربية خاصة اليمن في فترة كانت فيها الروابط القبلية تمثل القاعدة الرئيسية للتعرف على الهوية السياسية والاجتماعية ومقدار القوة في ظل الانقسام السياسي وانعدام الحكومة. وعلى الرغم من رجوعه إلى الأحداث التاريخية السابقة من حين لآخر، فإن الهمداني لم يحاول وصف المشهد السياسي المعاصر في كتابه. وإن عدم ذكر الاضطرابات في كتابه، كما أشير إلى ذلك سابقاً، ربما يشير إلى أن هذا العمل الفكري لم يستكمل قبل موت الهمداني، حيث وقد كتب هذا العمل، على أية حال، في أواخر حياته؛ إذ إنه كان يرجع لبعض مؤلفاته ككتاب الأيام والإكليل.

وقد قدمت التكملة الضخمة لمعلومات الهمداني حول اليمن في هذه الفترة من قبل السيرة المبكرة التي تروي سيرة الأئمة الزيديين والعامريين، وتطورت هذه السيرة إلى أسلوب أدبي منتظم في إطار الأدب التاريخي، وقد جمعت من قبل وزير أو صديق حميم للملك، والذي - غالباً - ما كان يجلس في حضرة الملك ويشهد تعاملاته السياسية. وتصف هذه السيرة الأنشطة والتحركات السياسية للملك من يوم لأخر معتمدة على المعلومات الشخصية للكاتب أو تقرير شاهد عيان أو الاستشهاد بالرسائل والوثائق الرسمية، وعلى الرغم من أنه يعتري تلك المؤلفات الرؤية التاريخية البعيدة وأنها ذات ميزة أدبية ضئيلة، فإنها ذات قيمة عالية كمراجع تاريخية. وبالنسبة لوصف الهمداني فإنه يؤكد ويعزز ويضيف إلى معلوماته الطبوغرافية، بينما تقارير ذلك الوصف توضحه وتحيي في تلك العلاقات التي عرفها الهمداني وتكشف أهميتها السياسية والاجتماعية.

وإن أقدم السير التي مثلت نموذجاً للسير اللاحقة هي سيرة يحيى بن الحسين الهادي إلى الحق في عام 298 هـ الموافق 911م، والذي هو مؤسس الزيدية الإمامية في اليمن، وقد كتبها علي بن محمد بن عبيد الله العباس العلوي (رفيق الإمام الهادي)، ربما بعقود قليلة قبل كتاب صفة جزيرة العرب للهمداني. وقد اختار الإمام الهادي صعدة عاصمة له، وامتد حكمه الإقليمي وحمالاته إلى المرتفعات الجبلية لنجران في الشمال وإلى ذمار في الجنوب؛ وتلك هي المناطق

التي غالباً ما كان الهمداني ذا إلمام بها والتي وصفها عن كثب. ولهذا فإنه ليس من المفاجئ أن الغالبية العظمى لأسماء الأماكن في سيرة الهادي ذكرت كذلك في كتاب صفة جزيرة العرب للهمداني. والكثير من القبائل التي ارتبطت بتلك الأماكن في كتاب الهمداني تبرز بشكل واضح في سيرة الهادي التي تروي المنافسات والعدوات بين تلك القبائل، وتظهر أيضاً التمرد الذي حدد نشاط الهادي السياسي والعسكري. وهنا نكتفي بهذه الملاحظات حول سيرة الهادي والتي كانت موضوعاً لدراسة متكاملة قام بها أرندونك والتي طبعها ونشرها سهيل زكار.

والسيرة التالية المعروفة الموجودة في المخطوطات هي سيرة المنصور بالله بن القاسم بن علي العياني، وقد جاء من موطنه في بلاد الكثعم سنة 389هـ الموافق 999م (بعد أربعة أو خمسة عقود من موت الهمداني): ويقع موطنه ترج في بلاد الكثعم جوار وادي بشاء في الجزء الشمالي لليمن. وقد ادعى الإمام الهادي الإمامة واختار إقامته في مدينة عيان في الجوف شمال حيوان، نظراً لموقعها في مناطق بني سفيان بن أرحب بكيل: الذين كانوا من أكثر المناصرين له، واشترى بعض الأراضي التي لم يستفد منها لسنوات في وادي مضب، مابين عيان وصعدة، وقد زرعها وسقاها من بئر جديدة وبنى حولها قلعة. وقد كان له في صعدة قلعة الإمام أحمد الناصر، ابن الإمام الهادي، والتي استعادها ليستخدمها لنفسه ولكنه لم يبق فيها كثيراً لأن أحفاد الإمام لم يكونوا مواليين له بل أنهم كانوا يعاملونه على أنهم خصومه وكانوا أيضاً يحضون بمبايعة الكثير من القبائل وسكان المناطق.

وقد جمع سيرة المنصور وزيره أبو عبدالله حسين ابن أحمد ابن يعقوب الهمداني، ووصفت هذه السيرة أنشطته منذ مغادرته لترج عام 388هـ الموافق 998م حتى وفاته في 9 رمضان 393هـ الموافق 11 يوليو 1003م. وقد كانت المناطق اليمنية التي حكمها الهمداني تقريباً نفس تلك التي حكمها الإمام الهادي، ومعظم أسماء المناطق في هذه السيرة ذكرت كذلك في سيرة المنصور وفي وصف الهمداني. ومن جهة أخرى فإن اقتباس النصوص الكاملة من رسائل المنصور الرسمية التي وجدت في سيرة الهادي ألقت الضوء بصفة خاصة على بناء حكمه وإدارته؛ ومثال ذلك رسالة التعليمات إلى شريف القاسم بن الحسين الزبيدي

عندما عينه في سنة 390هـ الموافق 1000م ليتولى حكم الأجزاء الجنوبية من مملكته والتي يمكن إلقاء الضوء عليها هنا.

فبعد توجيهه لأمر تتعلق بالأسلوب العام لحكمه إزاء الرعية، يبين المنصور أن الناس يتكونون من سبع طبقات: كل طبقة من هذه الطبقات لديها حقوق وواجبات. هذه الطبقات هي: علماء القانون والشريعة (الفقهاء)، والأمراء (السلاطين)، والجنود، والعشائر: البدو والحضر، والتجار، والحرفيون (الصناع)، وأرذل الناس (الوضيعون). ثم تناول المنصور كل من هذه الطبقات على حدة. ثم أوضح المنصور بأن أهم أناس في طبقة الفقهاء هم القضاة نظراً لمكانتهم بين الناس: لذا يجب أن يعترف لهم على أنهم الممثلون الحقيقيون للناس، ويجب أن يساندوا ويشجعوا نظراً لدورهم كشهداء على الناس فيما يتعلق بمعاملاتهم والشاركة معهم، وكونهم هم الذين يستشيرهم الناس في شؤونهم القانونية والأخلاقية. كما يجب أن يؤيدهم ويعينهم العلماء الراسخون وأهل البصيرة، لأنه ليس هناك من أحد معفي من الخطأ وخطأ القاضي ربما يسبب الضرر العظيم للمجتمع لأن ذلك ينتج عنه تقسيم غير عادل في الممتلكات وإراقة غير مشروعة للدماء وعلاقات زوجية محرمة. وإذا كانت هناك خلافات بين العلماء فإن القضية ترجع إلى المنصور للفصل فيها، وهذه الإجراءات تطبق على الخاصة والعامة.

وفيما يتعلق بطبقة السلطين فقد تناول المنصور هذه الطبقة بشيء من التفصيل، حيث يتحدث المنصور عن نوعين من السلطين: ويقول إما أنهم قد دخلوا تماماً في حكمنا حتى يشهدوا تعاملنا فيما يتعلق بنا وبشركائنا والنوع الثاني: أن يكون لديهم موقف المترقب: فمن بين أولئك الذين دخلوا تحت حكمنا أولئك الذين لديهم إرادة جيدة والذين سينضمون إلينا بالتأكيد إذا رأوا منا صلاحاً مستمراً يقود إلى النجاح، وعدلاً سائداً، واتفاقيات غير منقوضة، وأفعالاً لطيفة؛ ولكن إذا رأوا العكس فإنهم سوف يعتبروننا حمقى ويقطعون صلتهم بنا. وبالنسبة للنوع الأول من الأمراء والذين يتخذون موقف المترقب يتحدث المنصور قائلاً إن هناك أميراً واحداً فقط وهو الأمير أبو جعفر أحمد ابن قيس الضحاك: رئيس همدان وأمير ريده. ويرشد المنصور الزيدي إلى أن يكون مطلعاً على صفات ابن الضحاك كالولاء والحكم السديد وخدماته السابقة، ويذكر الزيدي بأن

الملوك يعيشون في الراحة المادية، ويتعودون على إظهار الاحترام لهم من قبل الخاصة والعامة من الناس، ويغضبون على أي واحد من الناس يحيد عن أي سلوك تعودوا عليه. لذا فإن هذا الأمير يجب أن يعامل بطاعة كبيرة، ولا يجب على الزيدي أن يسيء إليه إذا اتهمه ابن الضحاك بأنه يستفيد من حصص العائدات من المنصور؛ والتي ليس للأمام المنصور نفسه فيها نصيب. حصة ابن الضحاك في الواقع هي في الآخرة، كونه يعرف الناس في عصره، وإذا كان ورعه لا يدعه أن يدخل في شراكة مع المنصور فإنه ببساطه سوف يأخذ أموال الأمة، كما يفعل بقية الأمراء، وسيكون أتباعه مسرورين بذلك.

ومن الأمراء الآخرين المختلفين عن الأمراء المحليين، يتحدث المنصور عن أربعة أنواع ثم يضيف نوعاً خامساً؛ ثلاثة من هؤلاء دخلوا في ترتيبات خاصة مع المنصور ولم يشرح المنصور بالتفصيل عن الآخرين، فإذا ظل هؤلاء مخلصين ولم ينقضوا الاتفاقات فإنهم يجب أن يكرموا ويحموا من أي ضرر، وإذا خان أي واحد منهم، فإنه يجب على الزيدي أن يراقبه ويعامله بتسامح، ويجب أن يقرب أعداءه إليه حيث يعد ذلك تحذيراً لهم. ولا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتخذ إجراءً انتقامياً ضد أي مذنّب قبل أن يستشير المنصور. وبالنسبة للملكين الآخرين فقد أبرموا اتفاقيات دفاع مع المنصور أو مع أحد مناصريه أو أصحابه، حيث يجب الحفاظ على هذه الاتفاقيات إلى أبعد مدى ممكن من قبل الشركاء، ويجب تأخير وتحاشي أي انتقام لإساءة حقيقية أو مزعومة من قبل الشركاء.

(تظهر هذه التعليمات الموقف القوي للأمراء المحليين في حكم العلويين)-
وبما أنه قد تثبتت معاقبتهم لفترة طويلة وكان لديهم موالون مخلصون، فإن هؤلاء الأئمة كانوا قادرين على الحفاظ على سيادتهم المستقلة لفترة كبيرة، وكانوا أيضاً قادرين على مقاومة التعدي على مركزهم المتميز، وكان يجب على الأئمة العلويين الانصياع للحقوق العرفية لهؤلاء الأمراء بعناية. وكما سيأتي لاحقاً، فإن المنصور إذ لم يكن قادراً على توسيع إدارته إلى أقاليمهم أو زيادة الإيرادات، فإنه كان غالباً يقنع نفسه بالاعتراف الاسمي من أئمتهم وأخذ الهدايا منهم.

ويذكر المنصور الطبقة الثالثة والذين هم الجنود، ويصفهم بأنهم هم أعمدة الحكم والمدن، فيجب على الوالي أن يتحدث معهم بود ويقربهم إليه ويحل مناوشاتهم، ويجب أن يطلب معونتهم في ذلك. كما يجب أن ينشئ ديواناً خاصاً

بهم لتلبية احتياجاتهم، ويجب أن لا يتردد في تقديم المنافع الممكنة لهم، حتى بعد إعطاء كل واحد منهم مستحقاته.

وقد كان الجيش النظامي للعلويين يتكون غالباً من متطوعي القبائل اليمنية، وقد كان تأييدهم ومناصرتهم ضروريين للحكم وكان يجب أن يقابل ذلك بالأجور المنتظمة والمعاملة الحسنة لهم، وأي تأخير في مستحقاتهم سيؤدي إلى حركة تمرد واسعة، كما يجب أن تخصص عائدات الضرائب لمساعدتهم مادياً.

وأما الطبقة الرابعة، بحسب المنصور فإنهم يظلون في ضغائن مستمرة، لذا يجب على الوالي أن يسعى إلى التوفيق بينهم وأن يبقئهم تحت السيطرة حتى يمنعمهم من عمل نزاع مدني لأن النزاعات القبلية سوف تضعف سلطة الدولة، لذا يجب أيضاً على الوالي أن يسعى إلى كسب ولائهم بالهدايا، إذا دعت الحاجة، ويجب أن لا يترك لهم أي مسار للفتنة بأقصى قدر ممكن. حيث وقد كانت العدوات القبلية دافعاً هاماً لدعوة القبائل للعلويين أن يأتوا إلى اليمن ويؤسسوا حكومة منظمة، ويقاؤهم إلى الآن يشكل تهديداً خطيراً لليمن.

وأما التجار عند المنصور فإنهم يوصفون بأنهم ينقصهم الدين الصادق والفراسة السليمة، ولكنهم يعدون أوتاد المدن. لذا يجب على الزيدي أن يهتم بهم. كما يجب عليه أيضاً أن يحث المحتسبين بالتفتيش على مبيعاتهم، ومقاييسهم وأوزانهم وأن يحذرهم من الربا والغش.

وأما بالنسبة للصناع، فقد أعطى المنصور التعليمات بتعيين محتسب لكل صانع؛ والذي سيشرف على عمله، ويوجهه بأن يراعي المعايير المناسبة لجودة المهنة كما يحذره كذلك من أي خلل في الأعمال، كما يجب أن يضبط ويشكل صارم صائغي الذهب والمجوهرات؛ الذين يتعاملون مع الذهب والفضة.

وبالنسبة للرعاع وعامة الناس، فإن أكثر غشهم يتعلق بالمقاييس والموازين، لذا يجب على الوالي تقوية أيادي المحتسبين من أجل ضبط الغش، ويقصد المنصور هنا بائعي الشوارع. ويؤكد المنصور بأن من يرتكب الرذائل كتلك التي يرتكبها وضعاء الناس وأراذلهم يجب أن يوبخوا بشدة عليها؛ لأنهم يمثلون جذور الفساد بالنسبة للمدن. وهكذا فإن موقف المنصور مع هذه الطبقات الثلاث الأخيرة يختلف اختلافاً كبيراً عن موقفه تجاه الطبقات الأربع الأولى؛ فقد كان التجار والصناع وفقراء الحضر يمثلون وزناً سياسياً أقل، فيجب على

الحكومة السيطرة عليهم وتأديبهم، ولا يجب عليها أن تنصاع لامتيازاتهم وتطلعاتهم أو كسب ولائهم.

ويواصل المنصور رسالته معطياً تعليماته ونصائحه حول إدارة المعارك والحملات العسكرية، والمحافظة على سجلات الحسابات الحكومية المسماة بالدواوين، والخزينة، وإجراءات تقدير الموازين المسمى بالخرص وجمع ضرائب الأراضي وزكاة المواشي. وليس من الممكن، هنا، مناقشة هذه المعلومات التفصيلية حول الأعراف الحكومية.

والسيرة التالية التي كانت موجودة هي سيرة حفيدي الإمام المنصور: الأمير الشريف الفاضل القاسم في سنة 468هـ الموافق 1075م والأمير ذي الشرفين محمد عام 477هـ الموافق 1085م. وتناولت هذه السيرة مقاومتهم وتمردهم على حكم الصليحيين، واحتلالهم لجبل شهارة في عام 406هـ الموافق 1068م، وكذلك تزايد نجاح حملاتهم العسكرية والتي بها أحكموا السيطرة على كثير من المرتفعات الشمالية لليمن في عهد الصليحيين. وكتب هذه السيرة هو مفرج بن أحمد الرباعي وقد كان وزيراً ومادحاً لهذين الأميرين، وقد كلفه ابن ذي الشرفين (عمدة الإسلام) بجمع هذه السيرة.

وقد درست محتويات سيرة هذين الأميرين وأهميتها التاريخية في مكان آخر. وتقدم قصص حملاتهم وسفرياتهم معلومات طبوغرافية قيمة: فالرسائل والوثائق والاتفاقيات المقتبسة تلقي الضوء على الممارسة الإدارية والجغرافيا السياسية. وبمقارنة هذه السيرة مع سيرة الإمام الهادي والقاسم العياني فإن جزءاً كبيراً من أسماء الأماكن لا يتوفر عليها كتاب الهمداني. وهذا فيما أظن راجع إلى تطور أهمية الأماكن منذ عهد الهمداني. ومن ناحية أخرى فإن تاريخ هذين الأميرين يمتد أكثر من مدى السيرتين الأوليين في مناطق اليمن والجزيرة العربية والتي لم يتم دراستها بشكل كامل من قبل الهمداني.

وأخيراً فإنه لا بد من لفت الانتباه إلى وصف مؤلف السيرة لمدن ومناطق شهارة، فقد كان الرباعي واعياً بوضوح قوة وصلابة طبيعة هذه الجبال (حيث كان يكتب هذه السيرة)، والذي كان عاملاً هاماً في بقاء أسياده في مواجهة السلطة الصليحية. وقد توقف مرتين ليعطي وصفاً حماسياً زاخراً للمدينة التي لم تكن تلعب دوراً هاماً في التاريخ الإسلامي المبكر والتي ذكرت بصفة غير رسمية

في كتاب الهمداني على أنها منطقة وجدت بجوارها أحجار كريمة سوداء وبيضاء. فبعد تصوير موقع المدينة ببيتها الجبلية، يقول الرباعي بأنها كانت تدعى (معتق) ويروي بعض الأصول التاريخية لأسمائها القديمة والجديدة وأساطيرها المرتبطة بها. ويتابع الرباعي ليعلق على جبل الأهنوم والذي تقع فيه مدينة شهارة وقد كان أحد جبلي المنطقتين التي هرب سكانها من المد القرمطي، ثم يضع قائمة لأنواع الأشجار التي كانت تنمو بشكل طبيعي في المنطقة 'والفواكه التي تزرع، ومحاصيل الحبوب، والأصباغ والخضروات. ويذكر أيضاً المعادن الموجودة في المنطقة، والبلورات الصخرية، والكحول والملح والأنواع المتعددة للمعادن وطين الفخار الصابوني المستخدم في الغسيل، ومنجم ذهب بجوار منطقة عيشان. وفي هذا المقطع يقتبس بوضوح من كتاب الإكليل للهمداني، ولم يظهر هذا الاقتباس في الأجزاء المنشورة من ذلك العمل الأدبي وربما سيأتي في طبعة مكتملة في المجلد الثامن.

وفي مقطع آخر يصف الكاتب إعادة إنشاء شهارة منذ أن احتلها سلالة العلويين، ويعدد أسماء الخزانات والآبار التي بنيت حديثاً في عهد الأمير ذي الشرفين مشيراً إلى مواقعها. وقد بلغ إحصاء البيوت في عهد عمدة الإسلام 561 بيتاً في شهارة الكبيرة (المدينة الرئيسية) وأكثر من 70 بيتاً في شهارة: القرية التوأم للمدينة. وقد بلغ عدد مدارس الأبناء في عهد ذي الشرفين 764 مدرسة، كان من بينها 40 مدرسة أشراف.

وقد كان من المعهود سابقاً في شهارة أن يبلغ الأطفال سن النضج دون أن يروا جملاً، وعلى أية حال، ففي سنة 485هـ، الموافق 1092م، أمر الأمير عمدة الإسلام بإنشاء ورصف الطريق إلى المدينة حتى تستطيع الجمال المحملة الوصول إلى قمة التل السفلي، أسفل التل العلوي. كما أمر ببناء ضريح فوق قبر أبيه ذي الشرفين من الطوب المحروق؛ ويتكون هذا الضريح من ثلاث بوابات: إلى الشرق وإلى الجنوب وإلى الغرب، كما أمر أيضاً بحضر بئر في قمة الجبل في بقعة أشير إليها بالإجماع من قبل مهندسي العمران.